

Distr.: General
8 August 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ١١٨ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا: مؤتمر
الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الفصل	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٢-١	٣
ثانيا - نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا	٦٩-٣	٣
ألف - إعلان بروكسل	١٤	٦
باء - برنامج عمل العقد ٢٠١٠-٢٠٠١ لصالح أقل البلدان نموا	٦٨-١٥	٧
١ - إطار للشراكة	٥٤-١٥	٧
الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس .	١٩-١٧	٧
الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي	٢١-٢٠	٨
الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية	٢٥-٢٢	٨

* A/56/150.

** لم تدرج في التقرير الحاشية المطلوبة في قرار الجمعية العامة ٢٤٨/٥٤.

٩	٣٤-٢٦	الالتزام ٤: بناء القدرات الانتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا .
١١	٤١-٣٥	الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية
١٣	٤٣-٤٢	الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة
١٣	٥٤-٤٤	الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية
١٥	٦٨-٥٥	٢ - الترتيبات الخاصة بالتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض
١٨	٦٩	جيم - المسائل الأخرى
١٨	٩٨-٧٠	ثالثا - العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
١٨	٧٦-٧١	ألف - اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية
		باء - تعبئة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها والتنسيق فيما بينها
١٩	٨١-٧٧	جيم - الفريق الرفيع المستوى المعني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا
٢١	٨٢	دال - المنتدى الاستشاري المعني بالعملية التحضيرية للمؤتمر
٢١	٨٣	هـ - الأعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي
٢١	٨٥-٨٤	واو - مشاركة أقل البلدان نموا في العملية التحضيرية
٢٢	٨٧-٨٦	زاي - الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء لدراسة القضايا
٢٣	٨٩-٨٨	حاء - الأنشطة الإعلامية
٢٣	٩٣-٩٠	طاء - دعم العملية التحضيرية للمؤتمر بالمعارض الثنائية والمعارض المتعددة الأطراف
٢٤	٩٨-٩٤	

أولا - مقدمة

ثانيا - نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٣ - كان مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا مناسبة هامة لتوجيه اهتمام العالم إلى مشاكل أفقر قطاعات المجتمع الدولي وأكثرها ضعفا ووضع هذه المشاكل في بؤرة الاهتمام السياسي. واستطاع المؤتمر، اعتمادا على خبرات عقد التسعينيات ودروسه واستنادا إلى نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا في السياق الخاص لأقل البلدان نموا، أن يقر عددا من الالتزامات ومجموعة واسعة من الإجراءات يتعين على أقل البلدان نموا وشركاها الإنمائيين اتخاذها خلال فترة العقد.

٤ - ويعكس إعلان وبرنامج عمل بروكسل التزام المجتمع الدولي المستمر والقوي بإحداث تحسين كبير في الظروف الإنسانية لأكثر من ٦٠٠ مليون شخص في ٤٩ بلدا من أقل البلدان نموا خلال العقد الحالي. ونظرا لعدم إحراز تقدم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا وفي تنفيذ برنامج العمل لعقد التسعينيات لصالح أقل البلدان نموا، كان المؤتمر بداية وإطارا لشراكة عالمية قوية تستهدف الإسراع بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة في أقل البلدان نموا وإنهاء التهميش الحاصل فيها، عن طريق القضاء على الفقر والتفاوت والحرمان في هذه البلدان، وتمكينها من الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو يحقق مصلحتها.

٥ - والهدف الشامل لبرنامج العمل هو تحقيق تقدم ملموس نحو تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥، فضلا عن تعزيز التنمية المستدامة في أقل البلدان نموا. وكان هناك تسليم بأن ذلك سوف يتطلب، فيما يتطلبه، إحداث زيادات كبيرة ومستمرة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي

١ - عملا بقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عُقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي استضافه الاتحاد الأوروبي، في مقر البرلمان الأوروبي بروكسل، في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وقد حددت الجمعية العامة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية (الأونكتاد) ليكون مركز التنسيق للأعمال التحضيرية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وقام الأمين العام للأونكتاد بمهمة الأمين العام للمؤتمر. وقد اضطلع مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي شاركت فيه ١٥٩ حكومة، باستعراض التقدم الاجتماعي والاقتصادي في أقل البلدان نموا خلال التسعينيات؛ والتقدم المحرز في تدابير الدعم الدولي التي اتخذت خلال ذلك العقد؛ واعتمد المؤتمر بالإجماع في جلسته العامة الختامية المعقودة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١، برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا^(١)، الذي يتضمن التزامات على الصعيدين الوطني والدولي بشأن السياسات والتدابير الخاصة بالإسراع بعملية التنمية في تلك البلدان خلال العقد. كما اعتمد إعلانا سياسيا هو إعلان بروكسل^(٢).

٢ - وفي قرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٤^(٣) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أشارت إلى قرارها ١٨٧/٥٢ وقراريها ١٨٢/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٢٣٥/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها، في دورتها السادسة والخمسين، تقريرا عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا. ويرد بالفرع ثانيا تقييم لنتائج المؤتمر، ويتضمن الفرع ثالثا عرضا للعملية التحضيرية للمؤتمر.

المجالات تنفيذا تاما وفعالا فسوف يغير ذلك الظروف الصعبة التي تواجهها أقل البلدان نموا إلى ما هو أفضل.

٨ - وقد بدأت أعمال المؤتمر بمناقشة تفاعلية موضوعها "التحديات المتمثلة في استئصال الفقر لتحقيق التنمية المستدامة: رد المجتمع الدولي". وقد دُعي عدد من رؤساء دول أقل البلدان نموا ومن ممثلي المجتمع الدولي رفيعي المستوى - الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ومجتمع رجال الأعمال - إلى مناقشة القضايا الرئيسية والتوقعات والفرص المتاحة لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا وما بعده. والمتوقع أن تقوم نخبة من المشاركين في الأفرقة بتهيئة الجوه لهذا المؤتمر الموجه نحو تحقيق النتائج والتعهد بالالتزامات.

٩ - ولقد كان تنظيم المؤتمر مختلفا عن تنظيم المؤتمرين السابقين فبالإضافة إلى خط السير الحكومي الدولي الذي ركز على صياغة برنامج العمل الجديد، وخط السير على المستوى القطري لإعداد برامج العمل على الصعيد الوطني لإعداد برنامج عمل لكل بلد من أقل البلدان نموا، كان هناك خط سير مواضيعي يتعلق "بالأهداف التي يمكن تحقيقها في وقت مبكر"، وهو الخط المؤدي إلى إجراءات ومبادرات محددة يمكن تنفيذها فورا، وخط سير يتعلق بالمجتمع المدني بما فيه محفل المنظمات غير الحكومية. وقد يسر وجود هذه الخطوط الثلاثة البدء في عدد من المبادرات الهامة الملموسة في سياق ما أطلق عليه اسم "الأهداف القابلة للتحقيق". وكان الغرض من مفهوم الأهداف القابلة للتحقيق هو إضفاء طابع ذي وجهة عملية على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا مقارنا بالمؤتمرين الماضيين. ومن خلال هذه المبادرة، أتيحت للمجتمع الدولي، فرديا و/أو جماعيا، فرصة توفير إجراءات ملموسة متعلقة بالسياسات في عدد من المجالات التي انعكست في برنامج العمل. وقد ولدت التوقعات الخاصة بالأهداف التي يمكن تحقيقها زحما استهدف

لأقل البلدان نموا. ولهذا الغرض ستسعى أقل البلدان نموا جاهدة، بدعم من شركائها الإنمائيين، إلى بلوغ معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي لا يقل عن ٧ في المائة في السنة وزيادة نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٢٥ في المائة في السنة.

٦ - ومن الأهداف المهمة الأخرى لبرنامج العمل المساهمة في تجديد وتنشيط الشراكة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين عن طريق تعزيز المسؤولية المتبادلة والمشاركة، وزيادة الفرص أمام تلك البلدان وإدماجها في الاقتصاد العالمي. وينبغي لبرنامج العمل، في جملة أمور، أن يهيئ الظروف اللازمة لتطبيق سياسات واستراتيجيات تقوم على نموذج التنمية الجديد الذي تكون فيه التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي شرطين أساسيين للقضاء على الفقر، وأن يساهم في نمو القطاع الخاص وروح المبادرة الاقتصادية والابتكار والتوسع فيها عن طريق تسهيل الوصول إلى التكنولوجيا وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وسائر الموارد ذات الصلة.

٧ - ومظهر التجديد الرئيسي في برنامج العمل هو التركيز على الالتزامات ذات الوجهة العملية التي تلقى على عاتق أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين. وإذا كانت هذه الالتزامات تتخذ، إلى حد كبير، شكل أفضل الجهود، فإنها تعتبر تحولا هاما عن برنامجي العمل السابقين من حيث إنها تشير بوضوح إلى تكامل الإجراءات فيما بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين، وذلك في سبعة مجالات هي: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس؛ وحسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي؛ وبناء القدرات البشرية والمؤسسية؛ وبناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية بالنسبة لأقل البلدان نموا؛ وتعزيز دور التجارة في التنمية؛ والحد من الضعف وحماية البيئة؛ وتعبئة الموارد المالية. وإذا ما نفذت الالتزامات التي تم التعهد بها في المؤتمر في تلك

(أ) إنشاء مجلس استشاري للاستثمار في أقل البلدان نمواً بالاشتراك مع غرفة التجارة الدولية، وهو يضم عدداً من كبار المديرين التنفيذيين للشركات وعدد من القادة السياسيين بأقل البلدان نمواً؛

(ب) الإعلان عن مبادرة مشتركة بين الوكالات (ومنها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) لإنشاء مرفق صندوق استثماري (رأسمالي المستهدف ١٠٠ مليون دولار) لدعم الارتفاع بدرجة سلامة الأغذية وبالقدرات المتعلقة بضمان الجودة في أقل البلدان نمواً؛

(ج) تأييد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لبرنامج عمل مدته ٥ سنوات لمكافحة الأمراض المعدية التي تؤثر تأثيراً شديداً على أقل البلدان نمواً وموافقتها على آلية لتحديد أسعار المنتجات الصيدلانية الرئيسية. وقد قرر الاتحاد الأوروبي الفصل تماماً بين شراء الأدوية من الاتحاد الأوروبي والأشكال الأخرى للمعونة الإنمائية؛

(د) إبداء بعض البلدان (ومنها أيرلندا والنرويج واليابان) عزمها على الإسهام في الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة. كذلك سيقدم كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مساهمات مالية في الصندوق الاستثماري؛

(هـ) ما تقرر في مؤتمر القمة العالمية الثامن لشباب رجال الأعمال، الذي عقد بمناسبة المؤتمر، من إنشاء جامعة التجارة العالمية لتكون مؤسسة للتعليم العالي متاحة بتكلفة مقدور عليها لرجال الأعمال ومقرري السياسات، بمن فيهم القادمون من أقل البلدان نمواً، وذلك بدعم قوي من القطاع الخاص.

١٢ - وكان من أهم المبادرات أن ٤٦ بلداً من بين أقل البلدان نمواً (وعدددها ٤٩ بلداً) أعدت وقدمت برامج عمل

التوصل إلى قرارات هامة لم يكن يتسنى التوصل إليها بدون عقد المؤتمر.

١٠ - وكانت مبادرة "كل شيء إلا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي والمبادرة المتعددة الأطراف التي أعلنها الاتحاد الأوروبي للتخلي عن استخدام التدابير المضادة للإغراق بالنسبة لأقل البلدان نمواً، والتي ربما تكون أسوأ ما بقي من حواجز التجارة، رمزين لهذه العملية. كذلك أعلنت بلدان أخرى (منها المغرب والنرويج ونيوزيلندا وهنغاريا) مبادرات مماثلة خلال المؤتمر. وتعتبر مبادرة الاتحاد الأوروبي هامة في ذاتها، ولكن مما يزيد في أهميتها أنها تلغي بحجة قلم ذرى التعريفات الجمركية التي كانت لا تضر عادة إلا بالمنتجات التي تكون لأقل البلدان نمواً (أو يمكن أن تكون لها) فيها ميزة تنافسية، وكذلك التصاعد في التعريفات الجمركية الذي يدفع بأقل البلدان نمواً إلى تصدير السلع الأولية بدلا من المنتجات المصنعة التي ترتفع فيها القيمة المضافة. كذلك تشمل الاتفاقات التي تم التوصل إليها مبادرات تتصل بالاستثمارات والهياكل الأساسية التي تحتاج إليها أقل البلدان نمواً حتى تستطيع أن تستفيد من أية مجالات تنفتح في الأسواق. وقد بدأ تنفيذ برنامج متعدد الوكالات للمساعدة التقنية يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نمواً، واشتركت فيه مجموعة البنك الدولي، ووكالة ضمان الاستثمارات المتعددة الأطراف، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وعلاوة على ذلك، تم التوقيع مع البلدان المتقدمة النمو وسائر البلدان النامية على ٢٩ معاهدة ثنائية تتعلق بالاستثمار، وبذلك مُهد الطريق أمام تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر وأمام التعاون الاقتصادي.

١١ - وتم الإعلان عن مبادرات أخرى بمناسبة المؤتمر منها على سبيل المثال:

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأكدوا على الحاجة إلى اتخاذ أقوى التدابير الممكنة لمكافحة هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية ولا سيما الدرن والملاريا. وأعلن المشتركون أنهم يتعهدون بانتهاز فرصة انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في الدوحة بقطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ للنهوض بالبعد الإنمائي للتجارة، وخاصة بالنسبة لتنمية أقل البلدان نمواً. وعلاوة على ذلك، فقد أعلنوا أنهم يهدفون إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي أمام صادرات أقل البلدان نمواً، وذلك بالعمل على بلوغ الهدف المتمثل في تمتع جميع منتجات أقل البلدان نمواً بإمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية والإعفاء من الحصص. ومع تسليمهم بأن أهم تمويل للتنمية يأتي من الموارد المحلية، وبأن الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر هام أيضاً لرأس المال والمعرفة الفنية والعمالة والفرص التجارية بالنسبة لأقل البلدان نمواً، فقد أكد المشتركون أن المساعدة الإنمائية الرسمية لها دور حاسم في دعم تنمية أقل البلدان نمواً. وتعهدوا بعدم ادخار أي جهد في سبيل عكس اتجاه التناقص في المساعدة الإنمائية الرسمية والوفاء على وجه السرعة بالأهداف المتمثلة في تخصيص ٠,١٥ أو ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية تقدم إلى أقل البلدان نمواً. وتعهدوا كذلك بتحسين فعالية المعونة وتنفيذ توصية لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الداعية إلى عدم ربط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً بأية شروط. وأكد المشتركون التزامهم بتوفير التمويل الكامل والتنفيذ السريع والفعال للمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي المبادرة التي لا بد منها لتحرير موارد الميزانيات المحلية من أجل الحد من الفقر، وتعهدوا بإحراز تقدم سريع في اتجاه

وطنية^(٤) تلزمها مجموعة واسعة من الإجراءات في مجال السياسات ودعم القضاء على الفقر. وبذلك أثبتت أقل البلدان نمواً احتضانها لهذه العملية وتصميمها على الوفاء بوعودها. وسوف يحتاج الأمر إلى عمل كبير على الصعيد الوطني لتحويل برامج العمل الوطنية إلى أداة حقيقية للتخطيط الإنمائي الوطني تربط هذه البلدان بورقة استراتيجية الحد من الفقر، وتكفل أن تعمل المجموعة الإنمائية بالأمم المتحدة والبنك الدولي والمناخون الثنائيون الرئيسيون بطريقة منسقة على الصعيد الوطني وبما يتسق والالتزامات التي تم التعهد بها في خطة العمل العالمية.

١٣ - ولتنفيذ ومتابعة برنامج العمل والمشاريع القابلة للتنفيذ والمبادرات العديدة التي بدأت في المؤتمر أهمية بالغة. وعلى أقل البلدان نمواً، وجميع المنظمات والوكالات بمنظومة الأمم المتحدة التي قامت بدور قيادي خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر، والشركاء الإنمائيين، على هذه الجهات الآن أن تتمسك بالنتائج التي تمخض عنها المؤتمر وأن تعمل على تنفيذها.

ألف - إعلان بروكسل

١٤ - أعلن المشتركون في المؤتمر، في إعلان بروكسل، عن التزامهم بالقضاء على الفقر وتحسين نوعية حياة الناس في أقل البلدان نمواً عن طريق تعزيز قدراتهم على بناء مستقبل أفضل لأنفسهم وتنمية بلدانهم. واعترف المشتركون في المؤتمر بأن المسؤولية الرئيسية عن التنمية في أقل البلدان نمواً تقع على عاتق أقل البلدان نمواً أنفسهم، ولكنهم سلموا أيضاً بأن جهود هذه البلدان يجب أن تحظى بدعم دولي ملموس وكبير من الحكومات والمنظمات الدولية بروح من تقاسم المسؤولية عن طريق الشراكات الحقيقية بما فيها الشراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وأعرب المشتركون في المؤتمر عن قلقهم البالغ إزاء التهديد الخطير المتمثل في وباء

١٦ - ويدعو برنامج العمل إلى أن تسود التعاون الدولي روح جديدة تقوم على مبدأ الحصول على المنافع المشتركة، ولكنها تقوم أيضا على مسؤوليات مشتركة ولكنها مختلفة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. ويعترف برنامج العمل بالدور المهم الذي يقع على عاتق الحكومات، وعلى المجتمع المدني والقطاع الخاص، في التنفيذ والمتابعة. ويكون ذلك، من بين عدة أمور، بتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص. كذلك يحدد برنامج العمل عددا من الاعتبارات التي تسترشد بها أقل البلدان نموا وشركاؤها في تنفيذ البرنامج.

الالتزام ١: التشجيع على وضع إطار للسياسة العامة يركز على الناس

١٧ - يذكر برنامج العمل أن الغرض من إطار السياسة العامة هو إيجاد بيئة تمكينية عامة لاتخاذ إجراءات وطنية ودولية للقضاء على الفقر والتغلب على العقبات الهيكلية الموجودة في أقل البلدان نموا ووضع هذه البلدان في نهاية المطاف على طريق النمو السريع والتنمية المستدامة التي تتيح فرصا للجميع، ولا سيما أفقرهم، وتمكن هذه البلدان من الاندماج اندماجا مجديا في الاقتصاد العالمي، وفقا للمبدأ القائل بأن البشر هم صلب هموم التنمية المستدامة.

١٨ - ويشدد برنامج العمل على أنه لا بد لاستراتيجية فعالة للقضاء على الفقر من أن تهدف إلى تعزيز القدرات المادية والاجتماعية والبشرية، وذلك بعدة وسائل منها المساواة في الحصول على موارد الإنتاج وعلى الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية. ويحدد البرنامج عددا من الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون. وقد اتفقت أقل البلدان نموا على دعم المبادرات التي تساعد على تمكين الفقراء، والبناء على الإصلاحات الناجحة في السياسات العامة، ومواصلة الجهود المبذولة في

إلغاء الديون الثنائية الرسمية القائمة، وذلك في إطار المبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

باء - برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نموا

١ - إطار للشراكة

١٥ - يقوم إطار الشراكة (A/CONF.191/11)، الفصل الثاني) على التزامات متبادلة بين أقل البلدان نموا وشركائها الإنمائيين باتخاذ إجراءات ملموسة في عدد من المجالات المترابطة المبينة في برنامج العمل. ويكون قبول هذا الإطار وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية. وسينمي هذه الشراكة ويعززها التعاون المتبادل بين الشركاء من خلال المحافل والعمليات الدولية ذات الصلة. وإذا كانت أقل البلدان نموا هي التي يجب أن تكون صاحبة الأمر بالنسبة للسياسات الوطنية المناسبة من حيث تصميمها وصياغتها بإرادتها واختيارها لإيجاد الظروف المؤدية إلى التنمية، وإذا كانت هذه البلدان ستظل تتحمل المسؤولية الأولى عن تطبيق هذه السياسات والتدابير تطبيقا فعالا، فإن التنفيذ الكامل لبرنامج العمل هو مسؤولية متقاسمة بين تلك البلدان وشركائها الإنمائيين. وقد تم التسليم بأن تقوية الشراكة لأغراض التنمية يحتم وجود دعم خارجي كاف من شركاء أقل البلدان نموا في التنمية. وسيعمل كل بلد من هذه البلدان على ترجمة السياسات والتدابير الواردة في برنامج العمل إلى تدابير ملموسة ضمن إطار برنامج العمل الوطني الخاص به، مع مراعاة ظروفه الخاصة وأولوياته. وسيساعد الشركاء الإنمائيين في تنفيذ برنامج العمل من خلال الالتزامات المقبولة الواردة به بروح التضامن الحقيقي والمسؤولية المتقاسمة. وستكون إحدى الوظائف الهامة لبرنامج العمل هي توفير إطار مشترك للتنمية.

والنقدية والتجارية. وقد التزم المشتركون في المؤتمر بنظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يكون مفتوحا ومنصفا وخاضعا لحكم القانون ويمكن التنبؤ بشأنه ولا يعرف التمييز. وقد تعهدوا ببذل كل جهد لتعزيز الديمقراطية وسيادة القانون واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها ، بما في ذلك الحق في التنمية.

٢١ - وتم التسليم في برنامج العمل بأن النجاح في بلوغ وتنفيذ الأهداف والالتزامات وتدابير السياسات العامة الواردة في برنامج العمل يتطلب دعمها على الصعيد الوطني بجملة وسائل منها حسن التدبير من خلال مؤسسات وممارسات تتسم بالشفافية والمساءلة والكفاءة في داخل الحكومة وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني. وسلم بأن تعزيز حسن التدبير في أقل البلدان نموا يتطلب نهجا ينطلق من منظور طويل الأجل ليحظى بدعم المجتمع الدولي. كذلك تم الاتفاق على أنه ينبغي بحث مسائل حسن التدبير على الصعيد الدولي وفي عمليات صنع القرار الاقتصادي الدولي التي تؤثر على تنمية أقل البلدان نموا، ومن هذه المسائل مسألة المشاركة الفعالة لهذه البلدان.

الالتزام ٣: بناء القدرات البشرية والمؤسسية

٢٢ - يحدد برنامج العمل عددا من الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون في مجالات البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات؛ والسكان؛ والتعليم والتدريب؛ والصحة والتغذية والإصحاح؛ والاندماج الاجتماعي. وهو يدعو إلى تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ على أساس تبادل الاتفاق والالتزام بين المانحين وأقل البلدان نموا، ويسلم بأن هذه المبادرة هامة في تعبئة الموارد الجديدة، والإضافية، سواء من المصادر المحلية أو المصادر الخارجية، وذلك بهدف تيسير حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

اتجاه إدارة اقتصادية سليمة ترمي إلى بلوغ مستويات النمو الاقتصادي اللازمة لبلوغ أهداف برنامج العمل، وتشجيع التوزيع العادل لفوائد النمو والتنمية لصالح الفقراء، وتحسين حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية بهدف زيادة فرصهم في الاشتراك في النشاط الاقتصادي.

١٩ - وقد التزم الشركاء الإنمائيون بتيسير وجود بيئة خارجية تدعم بلوغ أهداف برنامج العمل بالكامل وفي الوقت المناسب، وذلك من خلال زيادة مشاركة أقل البلدان نموا في الأعمال المتصلة باستراتيجياتها الإنمائية والتي تتم في المؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات المتعددة الأطراف ، وتقديم دعم كبير وأكثر فعالية لأقل البلدان نموا في جهودها المبذولة في مجالات تمكين الذين يعيشون في حالة فقر وضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نموا في جهودها الرامية إلى إقامة شبكات ضمان اجتماعي فعالة لتقليل الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن وضعف أقل البلدان نموا، وذلك من خلال توفير الموارد المالية وغيرها لهذه البلدان، وإيجاد بيئة تمكينية تساعد أقل البلدان نموا في الاستفادة من العولمة، وتدعم هذه البلدان في تخفيف آثارها السلبية، وتصميم وتوفير برامج للدعم في مجال بناء القدرات البشرية والمؤسسية من الجهات المانحة بهدف تعزيز القدرات الوطنية تعزيزا حقيقيا وعدم الحلول محلها في أقل البلدان نموا، ودعم أقل البلدان نموا في جهودها لسد الفجوة الحاسوبية على أن توضع في الاعتبار الحاجة إلى نشر التكنولوجيا ونقلها.

الالتزام ٢: حسن التدبير على الصعيدين الوطني والدولي

٢٠ - يشدد برنامج العمل على أن النجاح في بلوغ أهداف التنمية والقضاء على الفقر يعتمد، في جملة أمور، على حسن التدبير في كل بلد. كما أنه يعتمد على حسن التدبير على الصعيد الدولي وعلى الشفافية في النظم المالية

أعمال العنصرية وكرهية الأجانب المتزايدة في مجتمعات كثيرة، ولتشجيع على مزيد من التسامح والتآلف في جميع المجتمعات.

الالتزام ٤: بناء القدرات الإنتاجية لجعل العولمة مجدية لأقل البلدان نموا

٢٦ - يحدد برنامج العمل عددا من الأهداف والغايات التي يتعين السعي إلى تحقيقها وفقا لسياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. ويذكر البرنامج أن من الأهداف الرئيسية للإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها الإنمائيون مواصلة تعزيز القدرات الإنتاجية عن طريق التغلب على القيود الهيكلية. واعتبر أن الحصول على التمويل من خلال تعبئة الموارد المحلية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة موارد المساعدة الإنمائية الرسمية، عامل حاسم في هذا الصدد.

٢٧ - وفيما يتعلق بالهياكل الأساسية المادية، التزم الشركاء الإنمائيون بدعم تطوير الهياكل الأساسية من خلال الاستثمار العام وتيسير الاستثمار الخاص، وخاصة لتوفير الهياكل الأساسية الضرورية لتيسير عمل الأسواق المتحررة داخليا وإقليميا. كما التزم الشركاء بتقديم الدعم التقني وضمانات للقطاع الخاص تعزيزا لبرنامج الهياكل الأساسية بغية تسهيل التكامل الثنائي والإقليمي ودون الإقليمي.

٢٨ - وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، يذكر برنامج العمل أن نقل ونشر التكنولوجيا بواسطة الشركات عبر الوطنية يمكن تشجيعه عن طريق السياسات المساعدة، وشفافية التنظيم، وتحرير السوق، وتحسين القدرة الاستيعابية للمشاريع المحلية، ومعالجة مشاكل ارتفاع تكاليف التكنولوجيا والقيود المالية. وتم التسليم في البرنامج بأن ثمة دورا استراتيجيا لأعمال البحث والتطوير التي تقوم بها جهات منها القطاع الخاص وهو تعزيز المعرفة الفنية وبناء قاعدة المعارف الخاصة اللازمة في أقل البلدان نموا لمنع اتساع الفجوة الحاسوبية.

٢٣ - وفي مجال البنية الأساسية الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية، يدعو البرنامج إلى أن تقوم أقل البلدان نموا بزيادة الأموال المرصودة في الميزانية للبنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية وإيجاد مناخ كفاء للاستثمار في القطاع الاجتماعي وتعزيز فعالية هذا الاستثمار، ويدعو الشركاء الإنمائيين إلى بذل جهود حازمة لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم جهود أقل البلدان نموا في توفير البنية الأساسية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية، من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة الاجتماعية في برنامج العمل.

٢٤ - وفيما يتعلق بالسكان، يحدد برنامج العمل عددا من الأهداف والغايات التي يسعى إلى تحقيقها والإجراءات التي يتعين القيام بها خلال العقد وفقا لبرنامج العمل وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٥) ونتائج الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة^(٦). وفي مجال التعليم والتدريب، ذكر برنامج العمل أنه ينبغي مواصلة السياسات والتدابير بما يتماشى مع إطار عمل دكار^(٧).

٢٥ - وفيما يتعلق بالصحة والتغذية والإصحاح، يذكر برنامج العمل أنه ينبغي متابعة السياسات والتدابير وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي^(٨) وإعلان الأمم المتحدة للألفية^(٩) وقرار الجمعية العامة د-٢٤/٢ بشأن المبادرات الأخرى المتعلقة بالتنمية الاجتماعية. وفيما يتعلق بالاندماج الاجتماعي، يدعو برنامج العمل إلى إجراءات تتخذها أقل البلدان نموا وشركاؤها، ومنها التشجيع على زيادة الإدماج الاجتماعي والقيام، حسب الاقتضاء، بتدعيم آليات المشاركة والحماية لجميع الناس بمن فيهم المحرومون والمستضعفون من المجموعات والأفراد. كما يدعو إلى اتخاذ الإجراءات لضمان احترام وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين والعمال المهاجرين وعائلاتهم، وللقتضاء على

وخصوصا النساء، على خدمات الدعم والموارد الإنتاجية، وتشجيع عمليات التكيف الهيكلي في نظم الإنتاج والتجهيز. ووافق الشركاء الإنمائيون على دعم تعهدات أقل البلدان نموا بتحسين الإنتاجية الزراعية، وزيادة القدرة التنافسية بوسائل منها المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل استفادة أقل البلدان نموا من التكنولوجيات والممارسات الزراعية الملائمة، ودعم تطوير وتوسيع الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية المادية لزيادة الإنتاج الزراعي.

٣٢ - ويشير برنامج العمل إلى أن انعدام الأمن الغذائي هو أكثر المظاهر المألوفة لفقر سكان الريف والحضر على السواء في أقل البلدان نموا. ويدعو البرنامج إلى جعل الأمن الغذائي والتغذوي جزءا من إطار أوسع للتنمية الريفية المستدامة والقضاء على الفقر. كما يدعو إلى بذل جميع الجهود من أجل التقدم في بلوغ هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية وهو تخفيض عدد الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. كما يدعو إلى التصدي لارتفاع نسبة الإصابة بمرض الإيدز في المناطق الريفية وما يترتب عليه من آثار مدمرة على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي. وبينما وافقت أقل البلدان نموا على اتخاذ عدد من الإجراءات من بينها استعراض الخطط والبرامج والاستراتيجيات الوطنية ومراجعتها على النحو المناسب بهدف تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية، وافق الشركاء الإنمائيون على دعم هذه الجهود ودعم البرامج والمبادرات في أقل البلدان نموا، بما في ذلك دعمها من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية، من أجل تحسين مرافق الائتمان الريفي وزيادة الاستثمار في البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية في الريف.

٣٣ - ويعتبر برنامج العمل أن الصناعة التحويلية أساسية لتحقيق النمو المستدام في أقل البلدان نموا، إذ يمكنها أن تعزز القدرات التكنولوجية، وتعجل بتنويع الإنتاج والصادرات،

٢٩ - ويسلم برنامج العمل بأن القطاع الخاص يستطيع أن يؤدي دروا حاسما في القضاء على الفقر بالمساهمة في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل. وينبغي توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات المشاريع البسيطة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك المشاريع التي تملكها السيدات، وإلى تطوير قطاع مالي مستدام.

٣٠ - ويشير برنامج العمل إلى أن مستويات إنتاج الطاقة واستهلاكها في معظم أقل البلدان نموا مستويات غير كافية وغير مستقرة. ويرز البرنامج أن الوصول بتكاليف ميسورة إلى شبكات الطاقة والنقل والاتصالات مهم للتنمية المستدامة واستئصال الفقر. وإذا كان للاستثمار الحكومي المحلي دور إيجابي فإن من المهم، بالنظر إلى ندرة الموارد المحلية في أقل البلدان نموا، تعبئة رأس المال الخارجي، بما فيه المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد التزم الشركاء الإنمائيون بدعم أقل البلدان نموا في تنمية مصادر الطاقة، بما في ذلك الطاقة المتجددة والغاز الطبيعي وغيرهما من مصادر الطاقة النظيفة، وتسهيل نقل التكنولوجيا لتنمية تقنيات الطاقة النظيفة وفقا للاتفاقات الدولية ذات الصلة.

٣١ - وتم تحديد الزراعة باعتبارها أهم قطاع في أقل البلدان نموا، لأنها تشكل أساس الأمن الغذائي، ومصدر النقد الأجنبي، وأساس التنمية الصناعية والريفية، ومصدرا لفرص العمل. ويدعو برنامج العمل البلدان النامية وشركاءها إلى الأخذ بمزيد من الإصلاحات، مع مراعاة الشواغل الإنمائية لأقل البلدان نموا، من أجل تحسين الطاقة الإنتاجية للزراعة ومضائد الأسماك، وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتنويع الصادرات، والانتقال من المنتجات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة في تجهيز وتصدير المنتجات الزراعية. والتزمت أقل البلدان نموا بزيادة الاستثمارات العامة والخاصة في الزراعة وفي برامج البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة حصول الفقراء،

البرنامج إلى اتخاذ إجراءات عملية من جانب هذه البلدان نفسها، ومن جانب شركائها الإنمائيين، من أجل التغلب على هذه القيود وتحويل التجارة إلى محرك قوي للنمو والقضاء على الفقر، وإلى أداة فعالة للاستفادة من مزايا العولمة وتحرير التجارة. ويضيف البرنامج أن اتخاذ إجراءات متناسقة من جانب الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب الإجراءات التي تتخذ من جانب الحكومات، تعتبر عنصراً أساسياً في إصلاح السياسات العامة.

٣٦ - وتركز الإجراءات التي تتخذها أقل البلدان نمواً، فيما تركز عليه، على: تعزيز الجهود الرامية إلى دمج السياسات التجارية في السياسات الإنمائية الوطنية الرامية إلى القضاء على الفقر، وتحسين الانفتاح الاقتصادي وإمكانية التنبؤ بالسياسات، واتباع سياسات اقتصادية كلية سليمة، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية من أجل المشاركة بصورة فعالة ومدرسة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ومن أجل إجراء مفاوضات فعالة في مجالات التجارة والتمويل ونقل التكنولوجيا وما يتصل بها من مجالات.

٣٧ - ووافق الشركاء الإنمائيون على أنهم سوف يهدفون، من خلال إجراءات في المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة، إلى جانب إجراءات أخرى، إلى ما يلي: مساعدة أقل البلدان نمواً في بناء القدرات في مجال السياسة التجارية والمحالات المتصلة بها، وفي تنمية القدرات البشرية والمؤسسية اللازمة لإجراء مفاوضات فعالة والمشاركة بصورة مستنيرة في النظام التجاري المتعدد الأطراف، حتى تستطيع أقل البلدان نمواً الاستفادة إلى أقصى حد من منافع هذا النظام، وفي تكثيف التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك تجهيز السلع الأساسية الأولية تجهيزاً محلياً، وتقديم المساعدة المالية والتقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى دعماً لجهود أقل البلدان نمواً في سبيل تحسين البنية الأساسية للنقل.

وتضيف قيمة إلى الصادرات، وتوطد الروابط بين القطاعات وبين الصناعات. وقد وافق الشركاء الإنمائيون على دعم جهود أقل البلدان نمواً لزيادة الاستثمار العام والخاص، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئياً بشروط ميسرة، وتقديم الدعم التقني لرسم الخرائط الجيولوجية، وتجميع البيانات الأساسية عن الإمكانات المعدنية المحلية، وتكييف المنتجات، وإجراء دراسات السوق للمناجم الصغيرة والمتوسطة الحجم، واقتناء التكنولوجيات الجديدة.

٣٤ - ويعتبر برنامج العمل أن السياحة الدولية هي أحد القطاعات الاقتصادية القليلة التي تمكنت فيها أقل البلدان نمواً من زيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. ويمكن أن تكون السياحة الدولية محركاً لإيجاد فرص العمل والقضاء على الفقر وضمان المساواة بين الرجل والمرأة وحماية التراث الطبيعي والثقافي. ووافق الشركاء الإنمائيون على دعم جهود أقل البلدان نمواً لتشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وتطوير المشاريع في الاقتصاد السياحي الأوسع.

الالتزام ٥: تعزيز دور التجارة في التنمية

٣٥ - يشير هذا الجزء من أجزاء برنامج العمل الذي يتناول تعزيز دور التجارة في التنمية إلى أن اشتراك أقل البلدان نمواً في التجارة الدولية محدود جداً نتيجة لعدد من العوامل، أحصها القيود الراجعة إلى جانبي العرض والطلب، فضلاً عن عدم ملائمة ظروف النفاذ إلى الأسواق مما يؤثر في المنتجات ذات الأهمية التصديرية الكبرى بالنسبة لها ويفسر إلى حد كبير انخفاض حصتها من التجارة العالمية في عام ١٩٩٨ إلى نسبة هامشية هي ٠,٤ في المائة. ويسلم البرنامج بأن مواجهة تزايد المنافسة في الأسواق العالمية هي أيضاً تحد هام كبير لأقل البلدان نمواً في مجال السياسة العامة، ويذكر أن قدرة هذه البلدان على مواجهة التحدي ستكون أمراً حاسماً في نجاحها في استراتيجيات الاندماج الإقليمي والعالمي. ويدعو

تدخل مجال التجارة، فقد كان من الخطوات الهامة التزام الشركاء الإنمائيين بتقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في تطوير هياكلها الأساسية لضمان مراقبة الجودة، والاتفاق مع المعايير الدولية بالنسبة لمنتجاتها، وتجنب اتخاذ إجراءات من طرف واحد بطريقة لا تتماشى مع الاتفاق المتعلق بتطبيق التدابير الإصحاحية وتدابير الصحة النباتية الخاص بمنظمة التجارة العالمية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالسلع، وافق الشركاء الإنمائيين على دعم بناء القدرات في مجالات البحث والتطوير وإنتاج السلع الأساسية وتجهيزها وتسويقها، ودعم برامج التنوع في أقل البلدان نمواً، والاستمرار في تقديم الدعم التقني والمالي لزيادة الطاقات الإنتاجية لأقل البلدان نمواً، ومواصلة تقديم التمويل التعويضي لتخفيف الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع الأساسية في اقتصادات تلك البلدان. وفيما يتعلق بالخدمات، وافق الشركاء الإنمائيون على دعم جهود فرادى أقل البلدان نمواً، بالمساعدة المالية و/أو التقنية و/أو أشكال المساعدة الأخرى، لتطوير البنية الأساسية للخدمات القابلة للتداول التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وإزالة القيود وتحسين فرص النفاذ إلى الأسواق أمام صادرات الخدمات من أقل البلدان نمواً، على النحو المنصوص عليه في اتفاقات منظمة التجارة العالمية في المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة لهذه البلدان.

٤١ - وسلم المشتركون في المؤتمر بأن أقل البلدان نمواً أكثر تعرضاً من معظم البلدان النامية الأخرى، من الناحية الهيكلية، للصدمات الاقتصادية الخارجية. وقد التزمت أقل البلدان نمواً باتباع سياسات متوازنة تسعى إلى تقليل انتقال الصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي أثناء تشجيع التحرير التدريجي، وتوفير شبكات أمان تحمي الفقراء والمستضعفين من السكان من عواقب الصدمات الخارجية. ووافق الشركاء الإنمائيون على اتباع سياسات تستهدف التقليل إلى الحد الأدنى من مخاطر الصدمات الاقتصادية الخارجية الضارة

٣٨ - وفيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق، تم التوصل إلى اتفاق بشأن تحسين سبل الوصول التفاضلي إلى الأسواق أمام أقل البلدان نمواً بالعمل على تحقيق الهدف المتمثل في الوصول إلى الأسواق مع الإعفاء من الضرائب الجمركية ومن الحصص بالنسبة لجميع منتجات أقل البلدان نمواً. واتفق على أنه ينبغي إتاحة التحسن في النفاذ إلى الأسواق لأقل البلدان نمواً على أساس مضمون يمكن التنبؤ به. وأضاف البرنامج أنه ينبغي ربط أوجه التحسين هذه بقواعد منشأ مبسطة تتيح الشفافية وإمكانية التنبؤ، للمساعدة في ضمان استفادة أقل البلدان نمواً من فرص النفاذ الممنوح إلى الأسواق والبرامج المتعددة المانحين، وذلك للنهوض بالطاقات والقدرات الإنتاجية والتصديرية لأقل البلدان نمواً. وأضاف أنه يجب النظر أيضاً في الاقتراحات التي تطلب من البلدان النامية أن تسهم في تحسين نفاذ صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق.

٣٩ - كذلك يتناول هذا الجزء من برنامج العمل المعاملة الخاصة والتفضيلية، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، ووضع المعايير الدولية، ومراقبة الجودة، والسلع الأساسية والخدمات، والحد من أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية. ووافق الشركاء الإنمائيون على تطبيق التدابير الخاصة والتفاضلية لمصلحة أقل البلدان نمواً تطبيقاً كاملاً وعلى سبيل الأولوية كما جاءت في الوثيقة الختامية التي تشتمل على نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات المتعددة الأطراف^(١٠)، والنظر في تدابير جديدة لأقل البلدان نمواً كجزء من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المقبلة. ووافقوا على جعل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أكثر فاعلية وأقل تكلفة بالنسبة لأقل البلدان نمواً وعلى أن تصمم على النحو الذي يلائم أوضاعها الاقتصادية الخاصة. ولهذا أهمية خاصة بالنظر إلى أنه لم ينجح بلد واحد من أقل البلدان نمواً في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها. وإزاء هذا الاهتمام الموجه إلى المعايير الدولية بالنسبة للمنتجات التي

وتشجيع قيام مناخ اقتصادي دولي أكثر استقرار وقابلية للتنبؤ. كما وافق الشركاء الإنمائيون على الاستمرار في تقديم المساعدة المالية القصيرة الأجل في حالات الطوارئ، بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة نتائج الصدمات الخارجية الخطيرة.

الالتزام ٧: تعبئة الموارد المالية

٤٤ - كانت مسألة تعبئة الموارد المالية إحدى المسائل الرئيسية المعروضة على المؤتمر. وفي إطار هذا الالتزام، تم تناول المسائل المتصلة بتعبئة الموارد المحلية، والمعونة وفعاليتها، والديون الخارجية وغيرها من التدفقات الخارجية الخاصة. وقد تم التسليم بأن الاحتياجات الاستثمارية الضخمة لأقل البلدان نمواً وكون المجال محدوداً جداً في المستقبل المنظور لتلبية الاحتياجات المتعددة لتمويل التنمية عن طريق الموارد المحلية، تعني أن ثمة حاجة إلى موارد جديدة وإضافية وبذل جهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لتلك البلدان دعماً لبرامج العمل الوطنية. بما في ذلك استراتيجيات القضاء على الفقر.

٤٥ - وتم التسليم بأن الأساس في تعبئة المزيد من الموارد المحلية وتقليل الاعتماد على التمويل الخارجي هو وضع أساس هيكلي متين يساعد على تحقيق معدلات مرتفعة لنصيب الفرد من النمو. وقد وافقت أقل البلدان نمواً على اتخاذ التدابير اللازمة لتنشيط المدخرات المحلية، بهدف زيادة معدلات الادخار المحلي، وإنشاء أنظمة مالية كفوة، وزيادة الكفاءة والعدالة في نظم تحصيل الضرائب. والتزم الشركاء الإنمائيون بدعم جهود أقل البلدان نمواً للتأكد من أن المعونة وتدابير تخفيف عبء الديون تدعم جهود تعبئة الموارد المحلية ولا تقوضها، وتنشيط الآليات التي تسمح بزيادة تعبئة الموارد المحلية في أقل البلدان نمواً للاستفادة من موارد المعونة.

٤٦ - وفيما يتعلق بالمعونة وفعاليتها، اعتبر أن من الضروري دراسة الجوانب الكمية والنوعية للمعونة دراسة وافية وتنسيقها تنسيقاً فعالاً. واعتبر أن من الشروط

وتشجيع قيام مناخ اقتصادي دولي أكثر استقرار وقابلية للتنبؤ. كما وافق الشركاء الإنمائيون على الاستمرار في تقديم المساعدة المالية القصيرة الأجل في حالات الطوارئ، بغية مساعدة أقل البلدان نمواً على مواجهة نتائج الصدمات الخارجية الخطيرة.

الالتزام ٦: الحد من الضعف وحماية البيئة

٤٢ - وفيما يتعلق بالحد من الضعف وحماية البيئة، تم التسليم في برنامج العمل بأن التهديدات طويلة الأجل التي تتعرض لها البيئة العالمية موضع قلق من جانب جميع البلدان، وبأن هناك حاجة ملحة إلى معالجة هذه القضية على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة وإن كانت تفاضلية. ويذكر البرنامج أن أقل البلدان نمواً تتأثر تأثراً حاداً بمجموعة متنوعة من الصدمات الطبيعية. وفيما يتعلق بحماية البيئة، اتفق على أن يكون أساس الإجراءات هو الأهداف النوعية الخاصة بأقل البلدان نمواً، التي حددها جدول أعمال القرن ٢١^(١١)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة^(١٢)، والالتزامات التي جاءت في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

٤٣ - وفيما يتعلق بتخفيف شدة التأثير بالصدمات الطبيعية، يذكر برنامج العمل أن الإجراءات التي تتخذ بعد حالة الطوارئ، باستخدام آليات فعالة ومرنة، يجب أن تيسر الانتقال من مرحلة الطوارئ إلى مرحلة التنمية، وأن تساعد على إعادة اندماج السكان المتضررين اندماجاً اجتماعياً واقتصادياً، وأن تستبعد بقدر الإمكان أسباب الأزمة، وتدعم المؤسسات والأدوار التي تضطلع بها الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صياغة سياسة للتنمية المستدامة. وأضاف البرنامج أنه ينبغي لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين

المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بينما أكدت بلدان مانحة أخرى عزمها على مواصلة زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تقدمها إلى أقل البلدان نمواً.

٤٩ - ومن السمات الهامة لنتائج المؤتمر في هذا المجال أن الجهات المانحة اتفقت على تنفيذ توصية لجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تدعو إلى رفع القيود على المعونات المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، مما سيزيد بصورة كبيرة وعلى وجه السرعة من قيمة المعونات وفقاً لما تم عليه في لجنة المعونة الإنمائية في أيار/مايو ٢٠٠١، وزيادة شفافية المعونة من خلال عمليات الاستعراض الداخلية وعمليات استعراض الأنداد في لجنة المعونة الإنمائية. ويجوز في هذه الاستعراضات فحص المؤشرات التي تكشف عن نوعية المساعدة وكميتها.

٥٠ - وتم التسليم في برنامج العمل بأن تراكم الديون الخارجية في أغلبية أقل البلدان نمواً يشكل عائقاً خطيراً أمام جهودها الإنمائية ونموها الاقتصادي. ويدعو البرنامج إلى حل شامل لمشكلة الديون الخطيرة في أقل البلدان نمواً، بما في ذلك التنفيذ الكامل والسريع والفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من تدابير تخفيف عبء الديون، وتدابير معالجة الأسباب الهيكلية للمديونية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بهدف التأكد من ألا تعود هذه البلدان مرة أخرى إلى التأخر في السداد. ورحب المؤتمر بالخطوات التي اتخذتها مجموعة المانحين، وخصوصاً أعضاء نادي باريس وغيرهم من الدائنين الثنائيين، لمعالجة مشاكل الديون الخارجية، بما فيها تجميم مدفوعات خدمة الديون من جانب أقل البلدان نمواً.

٥١ - وسوف تسعى أقل البلدان نمواً المدينة، من جانبها، إلى زيادة فائدتها من تخفيف الدين إلى أقصى حد، وذلك بإنشاء إطار وطني يؤدي إلى ذلك ويشمل إصلاحات ضريبية

الضرورية لبلوغ هذا الهدف تقليل الاعتماد على المعونة في أقل البلدان نمواً وزيادة حجم المعونة وفعاليتها.

٤٧ - ووافقت أقل البلدان نمواً على وضع أنظمة المحاسبة والمراجعة اللازمة للقطاع العام ووضع ميزانيات متسقة وخطط للإنفاق المتوسط الأجل، وذلك في سياق الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وإدماج المعونة وتنسيقها في إطار الخطط والأولويات الوطنية، وتعزيز القدرة الإدارية، وتصميم وتنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وتحديثها بانتظام عن طريق الحوار بين الحكومة وأصحاب المصلحة في البلد، دعماً لامتلاك زمام السياسات الوطنية، وتحديد القطاعات التي يمكن أن تحقق فيها المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر تأثير منشط لجهود استئصال الفقر وأن تعزز النمو الاقتصادي المستمر والتنمية المستدامة.

٤٨ - ووافقت البلدان المانحة على أن تطبق في أسرع وقت ممكن الإجراءات التالية التي تعهدت بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً. فقد تعهدت البلدان المانحة بتقديم أكثر من ٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نمواً وأن تواصل القيام بذلك وأن تريد من جهودها. وتعهدت البلدان المانحة الأخرى التي حققت هدف الـ ٠,١٥ في المائة ببلوغ هدف الـ ٠,٢٠ في المائة على وجه السرعة. وتعهدت جميع البلدان المانحة الأخرى التي التزمت بتحقيق هدف الـ ٠,١٥ في المائة بأن تعيد تأكيد التزامها وأن تتعهد إما بتحقيق هذا الهدف في السنوات الخمس القادمة وإما ببذل قصارى جهودها للإسراع في سعيها إلى بلوغ هذا الهدف. وخلال فترة برنامج العمل، تقوم البلدان المانحة الأخرى ببذل أقصى الجهود، كل منها على حدة، لزيادة مساعدتها الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً مما يؤدي إلى زيادة كبيرة في مجموع مساعداتها لأقل البلدان نمواً. وأعلنت بعض البلدان المانحة في المؤتمر بأنها حققت أو تجاوزت الأهداف المذكورة أعلاه

الفقيرة المثقلة بالديون. وكررت بلدان أخرى، منها ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا وفرنسا وهولندا واليابان، التزامها بدعم الصندوق الاستئماني للمبادرة المذكورة. وقدمت بعض البلدان النامية، مثل البرازيل والصين والمملكة العربية السعودية، معلومات إلى المؤتمر عن تدابير تخفيف عبء الديون التي قامت بها لصالح أقل البلدان نمواً. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه، قرر بمناسبة المؤتمر، وبالإضافة إلى إلغائه لمبلغ بليون يورو من ديون أقل البلدان نمواً في العام الماضي، التنازل عن المدفوعات عن جميع الالتزامات المعلقة على أقل البلدان نمواً والناشئة عن القروض الخاصة المقدمة في إطار اتفاقيات لومي السابقة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة، تم التسليم في برنامج العمل بأن وجود إطار اقتصادي وقانوني ومؤسسي مستقر أمر حاسم من أجل جذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية المستدامة عن طريق الاستثمار. وفي هذا الصدد يعتبر وجود بيئة مالية دولية مشجعة أمراً حاسماً أيضاً. كذلك اعتبرت تهئية بيئة اقتصادية كلية مؤاتية وتشجيع الإدارة السديدة والديمقراطية، وتعزيز الجوانب الهيكلية للاقتصاد، وتحسين القدرات المؤسسية والبشرية أموراً هامة في سياق اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخارجية الخاصة. وعلى الشركاء الإنمائيين أن يوفروا سلسلة من تدابير الدعم تكمل الجهود التي تبذلها أقل البلدان نمواً لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢ - الترتيبات الخاصة بالتنفيذ والمتابعة والرصد والاستعراض

٥٥ - يشدد برنامج العمل على أن النجاح في بلوغ أهدافه سوف يعتمد اعتماداً حاسماً على التشغيل الفعال لترتيبات تنفيذه ومتابعته ورصده واستعراضه، وذلك على المستويات

وإطاراً للميزانية وتكيفات قطاعية، مما يساهم في القضاء على الفقر وفي التعجيل بالنمو الاقتصادي، ونمو الصادرات، وزيادة الاستثمارات، وتعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة والإنتاجية والمدخرات والقدرة التنافسية الدولية.

٥٢ - ووافق الشركاء الإنمائيون على التنفيذ الفعال للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتقديم الموارد المالية الكافية، وذلك كمسألة ملحة، من أجل تنفيذ المبادرة المذكورة بسرعة وبالكامل، وتوفير الموارد الجديدة والإضافية اللازمة للوفاء بالاحتياجات المالية المقبلة للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، على أساس تحمل العبء بصورة منصفة وعادلة. وشجع المؤتمر الدائنين الرسميين من غير أعضاء نادي باريس على المشاركة في تدابير تخفيف الديون لمساعدة أقل البلدان نمواً. ووافق الشركاء الإنمائيون على إحراز تقدم سريع نحو الإلغاء التام للديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نمواً، وذلك في سياق المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما وافق الشركاء على تنفيذ البرنامج المعزز لتخفيف عبء الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون مزيد من الإبطاء، والموافقة على إلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية على تلك البلدان مقابل تقديم التزام واضح بالقضاء على الفقر. كما وافقوا على شطب الديون المتعددة الأطراف في سياق المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نمواً من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتعبئة الموارد الكافية لهذا الغرض، وإتاحة تخفيف عبء الديون للبلدان في أعقاب النزاعات في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في أسرع وقت ممكن في حدود المرونة التي يوفرها إطار تلك المبادرة.

٥٣ - وأعلن عدد من البلدان (مثل إيطاليا والسويد والنرويج) عن عزمها على تقديم أكثر من إسهامها الأصلي في برنامج تخفيف الديون في سياق المبادرة المعززة للبلدان

منها وفي حدود استراتيجياتها لاستئصال الفقر، بما في ذلك بحوث استراتيجية الحد من الفقر والتقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، في حالة وجودها، وبمشاركة المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، على أساس حوار شامل وموسع. وقد وافق الشركاء الإنمائيون على دعم الأهداف والسياسات المتفق عليها التي حددها أقل البلدان نمواً استناداً إلى برنامج العمل والهياكل الوطنية القائمة للتنمية والتعاون. وعلى أساس التزام كل بلد من أقل البلدان نمواً بأطر السياسات والخطط طويلة الأجل، وافق الشركاء الإنمائيون على الالتزام بتقديم الدعم المناسب لتنفيذها، بما في ذلك الدعم المالي والتقني.

٥٩ - واتفق على أن تظل آليات الاستعراض القطري القائمة مثل الفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي واجتماعات المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفها محافل تنسيق رئيسية للتعاون الدولي، وكذلك لتعبئة الموارد الإنمائية الخارجية لأقل البلدان نمواً، استناداً إلى أطر التنمية الوطنية. وينبغي تعزيز وتنظيم هذه الآليات على أساس أكثر انتظاماً، وينبغي أن تشمل أقل البلدان نمواً جميعها. وينبغي توسيعها لكي تشمل جميع المانحين.

٦٠ - وفيما يتعلق بالمتابعة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، دعيت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة إلى أن تقوم، بالتعاون الوثيق مع عمليات المتابعة على المستويين العالمي والقطري، وبالتعاون مع المصارف الإنمائية دون الإقليمية والإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية والإقليمية، برصد واستعراض دوريين للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. وينبغي أن تتيح فرصة لأقل البلدان نمواً في أقاليمها، مع البلدان النامية المجاورة ومع البلدان الأخرى في الإقليم ذاته، لتبادل الخبرات والبحث عن حلول للمشاكل

الوطني والإقليمي والعالمي. وقد اتفق على أن متابعة برنامج العمل ورصده واستعراضه على أساس المسارات المذكورة أعلاه ينبغي أن تحظى بمشاركة جميع أصحاب الشأن ذوي الصلة. وينبغي أن تجرى هذه العمليات بصورة متماسكة ومتناغمة فيما بينها، وبالتالي ينبغي إقامة مراكز اتصال تعمل على نحو حسن بين مختلف مستويات المتابعة. ومن خلال هذه العمليات، فإن التدابير المحددة في برنامج العمل تجري مواءمتها أيضاً بصورة منتظمة مع التطورات الجديدة والمستجدة.

٥٦ - ومن شأن متابعة ورصد برنامج العمل أن يساهما في المتابعة المنسقة لتنفيذ التوصيات والالتزامات المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية، بما في ذلك استعراضاتها الرئيسية، وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وغير ذلك من الاتفاقات والمبادرات الرئيسية بشأن التنمية بقدر ما تتصل بأقل البلدان نمواً.

٥٧ - وتم التسليم في برنامج العمل بالدور الخاص لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، في عملية التنفيذ. ويدعو البرنامج إلى الانتفاع بشكل ملائم بالتجربة والدراية والموارد المتوافرة لدى المنظومة، بما في ذلك المتوافر منها على المستوى الميداني. والجهود التي تبذل على الصعيد القطري من جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما في إطار شبكة المنسقين المقيمين، لمساعدة أقل البلدان نمواً في ترجمة الغايات والأهداف المنبثقة عن مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية إلى تدابير ملموسة في ضوء الأولويات الوطنية، تعتبر فرصة سانحة لتعزيز القيام بمتابعة فعالة للالتزامات المتعلقة ببرنامج العمل.

٥٨ - وقد اعتبر تنفيذ برنامج العمل ومتابعته على الصعيد الوطني أمراً ذا أهمية كبرى. فحكومات أقل البلدان نمواً عليها أن تضطلع بهذه المهمة في نطاق الإطار الإنمائي الوطني لكل

الدولية وغيرها من المنظمات والمؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية ذات الصلة بتنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نمواً؛ و (ب) تشجيع التعاون الدولي في دعم برنامج العمل، بما في ذلك التنسيق بين الجهات المانحة والمنظمات المشار إليها أعلاه؛ و (ج) وضع سياسات وتدابير جديدة في ضوء الظروف المحلية والخارجية التي تواجه أقل البلدان نمواً.

٦٥- وقد دعت الأجهزة الرئاسية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى، إلى إدخال تنفيذ برنامج العمل هذا في صلب برامج عملها، وكذلك في عملياتها الحكومية الدولية. وقد اتفق على أنه يتعين أن تتواصل العمليات الحكومية الدولية القائمة في هذه المنظمات، من قبيل لجنة الدورة لمجلس التجارة والتنمية واللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وقد دعي مجلس التجارة والتنمية على وجه الخصوص إلى النظر في تحويل لجنة دورته المعنية بأقل البلدان نمواً إلى لجنة دائمة كي تتناول، في إطار ولاية المجلس، القضايا الموضوعية المتصلة بتنفيذ برنامج العمل. كما دعت هذه الأجهزة الرئاسية إلى توجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى التقدم الذي تحرزه منظمات كل منها في تنفيذ برنامج العمل هذا.

٦٦- ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى النظر في إجراء استعراض شامل لبرنامج العمل في وقت يتم اتخاذ قرار بشأنه. كما دعت الجمعية العامة إلى النظر، قرب نهاية العقد، في عقد مؤتمر رابع للأمم المتحدة بشأن أقل البلدان نمواً لإجراء تقييم شامل لتنفيذ برنامج العمل هذا والبت في الإجراءات اللاحقة.

٦٧- وتم التسليم في برنامج العمل بأن ثمة حاجة حيوية لوجود آلية فعّالة لدعم عملية الاستعراض والمتابعة

الإثنائية المشتركة على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي.

٦١- وقد اعتبرت الترتيبات الخاصة بالرصد والمتابعة والاستعراض على المستوى العالمي جزءاً لا يتجزأ من العملية العامة، باعتبارها جميعاً مكملّة وداعمة للترتيبات السابق ذكرها على المستويات القطري ودون الإقليمي والإقليمي.

٦٢- وقد اتفق على أنه ينبغي للجمعية العامة أن ترصد تنفيذ برنامج العمل الجديد في إطار بند خاص من بنود جدول أعمالها. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تقوم بالأعمال التحضيرية الموضوعية، وكذلك استعراض ورصد تنفيذ برنامج العمل، هيئات ذات صلة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وينبغي إبلاء الاعتبار لتعزيز تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ برنامج العمل برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦٣- وقد دعي المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى النظر فيما يلي بغية اتخاذ قرار نهائي بشأنه في الجمعية العامة: (أ) إدراج بند في جدول الأعمال السنوي بخصوص استعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، يخصص للجزء التنسيقي منه؛ و (ب) إجراء دراسة على فترات منتظمة لهذا الاستعراض والتنسيق في الجزء الرفيع المستوى منه؛ و (ج) الاضطلاع بعملية تحضير فعالة لهذا الاستعراض السنوي من جانب المجلس، مع مراعاة الإجراءات المتبعة في المجلس لهذا النوع من التحضير، إضافة إلى الاستعانة بمساهمة الخبراء الحكوميين وغير الحكوميين.

٦٤- وينبغي أن يشمل النظر في كل استعراض سنوي ما يلي: (أ) متابعة ورصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل على المستويات الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي من خلال تقارير الحكومات، وكذلك تقارير أمانات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الحكومية

المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص. وتقدم في السرد التالي معلومات إضافية واستكمال لتقرير الأمين العام المتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا (A/55/222) المقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ألف - اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية

٧١- قررت الجمعية العامة، في قرارها ١٨٧/٥٢، عقد لجنة تحضيرية حكومية دولية في الوقت المناسب للإعداد للمؤتمر. وفي قرارها ٨٢/٥٣، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام للمؤتمر تنظيم اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في جزئين. وفي قرارها ٢٣٥/٥٤، قررت الجمعية العامة أن يعقد اجتماع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في نيويورك في جزئين أحدهما في الربع الثالث من عام ٢٠٠٠ والآخر في الربع الأول من عام ٢٠٠١، وأن تكون مدة كل منهما خمسة أيام عمل.

٧٢- وعقدت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر دورتها الأولى بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(١٣). وقد نظرت اللجنة في الجوانب الموضوعية والتنظيمية للأعمال التحضيرية وللمؤتمر نفسه. وأوصت اللجنة المؤتمر بالموافقة على مشروع جدول الأعمال المؤقت وعلى النظام الداخلي للمؤتمر. وأيدت اللجنة تصميم وتنظيم المؤتمر كما عرضتهما أمانة المؤتمر. كذلك وافقت اللجنة على أن تقوم أمانة المؤتمر، استنادا إلى نتائج دورتها الأولى والمدخلات الأخرى ذات الصلة، بإعداد مشروع موجز مشروح لبرنامج العمل الجديد يتم استعراضه في الدورة السابعة والأربعين لبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وفي مجلس التجارة والتنمية. كذلك اتفقت اللجنة على الخطوات اللازمة لإعداد مشروع برنامج العمل والنظر فيه في دورتها الثانية.

الحكومتين الدوليتين لتنفيذ برنامج العمل، ولتعبئة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، علاوة على المنظمات المتعددة الأطراف الأخرى ذات الصلة، وتسهيل مشاركة أقل البلدان نموا مشاركة جوهرية في المحافل المتعددة الأطراف المناسبة.

٦٨- وقد طُلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة تقديم توصيات إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بشأن إنشاء آلية متابعة تتسم بالكفاءة والحضور البارز، بما في ذلك إمكانية تحويل مكتب المنسق الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية إلى مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.

جيم - المسائل الأخرى

٦٩- اعتمد المؤتمر قرارا أعرب فيه عن عميق الامتنان للاتحاد الأوروبي لاستضافته المؤتمر في مقر البرلمان الأوروبي في بروكسل، كما أعرب عن عميق تقديره لما أسهمت به اللجنة الأوروبية وحكومة بلجيكا في المؤتمر. كذلك أعرب المؤتمر عن تقديره الخاص لجلالة الملك ألبرت الثاني لحضوره افتتاح المؤتمر. وأعرب المؤتمر عن تقديره للبرلمان الأوروبي لتوفيره مكانا لعقد المؤتمر وتوفيره بذلك مناخا أدى إلى نجاحه. كما أعرب المؤتمر عن شكره لشعب بلجيكا لما أبداه من كرم الضيافة نحو جميع المشاركين في المؤتمر.

ثالثا - العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٧٠- سبقت مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا عملية تحضيرية شاملة قامت فيها بدور إيجابي حكومات أقل البلدان نموا نفسها وغيرها من الدول الأعضاء، ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، ومؤسسات بریتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، والمجتمع المدني. بما فيه

وافقت اللجنة على إحالة مشروع برنامج العمل إلى المؤتمر بغية وضعه في صيغته النهائية في اللجنة الجامعة. وأحاط رئيس اللجنة علماً بأنه سيدعو رئيسي المجموعتين ومعاونيهما إلى اجتماع يعقد قبيل المؤتمر لتبادل وجهات النظر واستعراض مشروع برنامج العمل تعزيزاً لتوافق الآراء. وقد عقدت جلسات المجموعتين وتمت المشاورات التي أجرها رئيس اللجنة التحضيرية في بروكسل في الفترة من ٩ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠٠١.

٧٦ - وكان مشروع برنامج العمل الذي أعدته اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية خلال جلساتها وخلال فترة ما بين الدورات هو الأساس الذي استندت إليه المفاوضات التي أجريت بالمؤتمر في بروكسل.

باء - تعبئة أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها والتنسيق فيما بينها

٧٧ - بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٥٣ و ٢٣٥/٥٤ و ٢١٤/٥٥، أجرى الأمين العام، بمساعدة الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بصفته أميناً عاماً للمؤتمر، مشاورات فيما بين الوكالات لضمان التعبئة الكاملة لجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها والتنسيق فيما بينها خلال الأعمال التحضيرية للمؤتمر وخلال المؤتمر نفسه. وفي هذا السياق، أجريت المشاورتان الأولى والثانية فيما بين الوكالات في جنيف يومي ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ و ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠^(١٦) على التوالي، وأجريت المشاورة الثالثة فيما بين الوكالات في نيويورك، بمناسبة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠^(١٧). كذلك أجريت المشاورتان الرابعة والخامسة فيما بين الوكالات في نيويورك يومي ٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ و ٣ آذار/مارس ٢٠٠١ على التوالي، وعقدت المشاورة النهائية

٧٣ - وفي الدورة السابعة والأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) قام مجلس التجارة والتنمية باستعراض الموجز المشروع لبرنامج العمل وطلب البدء فوراً في العمل بشأن إعداد مشروع برنامج العمل الجديد تحت سلطة رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية. كما أوصى المجلس بأن تؤخذ في الاعتبار لدى إعداد برنامج العمل الجديد آراء الدول الأعضاء، وخاصة أقل البلدان نمواً، وبرامج العمل الوطنية، ونتائج القمم والمؤتمرات العالمية الرئيسية، والعمليات الجارية داخل المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية.

٧٤ - وفي ضوء توصية اللجنة في دورتها الأولى ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٥، قامت اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في دورتها الثانية التي عقدت بنيويورك في الفترة من ٥ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١^(١٤) بإجراء القراءة الرسمية الأولى لمشروع برنامج العمل. وقررت اللجنة أن من المستصوب إجراء مفاوضات قبل انعقاد دورتها الثالثة من أجل إحراز تقدم في وضع مشروع برنامج العمل في صيغته النهائية على أن تستند هذه المفاوضات إلى التعديلات المقترح إدخالها على المشروع. وقد أنشأت اللجنة مجموعتين للقيام بالعمل الذي سيتم فيما بين الدورتين.

٧٥ - وقد عقدت الدورة الثالثة للجنة التحضيرية الحكومية الدولية وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٥، وذلك في نيويورك في الفترة من ٢ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١^(١٥) وفي جلستها العامة الأولى التي عقدت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠١، قررت اللجنة أن تواصل المجموعتان اللتان عملتا في مشروع برنامج العمل خلال مفاوضات ما بين الدورات أعمالهما وأن تقدم كل منهما تقريراً إلى اللجنة. وقدواصلت اللجنة أعمالها في جلسات غير رسمية. وفي جلستها العامة الختامية، التي عقدت في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١،

فيما بين الوكالات في جنيف يوم ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وقد شاركت أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية مشاركة نشطة في المشاورات المذكورة أعلاه كما أسهمت في العملية التحضيرية للمؤتمر بأشكال مختلفة منها المشاركة في الأنشطة التحضيرية الأخرى التي نظمتها أمانة المؤتمر.

٧٨ - وبناء على طلب الجمعية العامة، قام مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته الداعي إلى عقد اجتماعات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بتعبئة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة في أقل البلدان نموا لضمان إسهامها إسهاما فعالا في الأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد القطري.

٧٩ - وقد احتلت العملية التحضيرية للمؤتمر مكانا بارزا في جدول أعمال لجنة التنسيق الإدارية في اجتماعيها اللذين عقدا في نيويورك ونيروي في يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وفي يومي ٢ و ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ على التوالي. وقد أعلنت لجنة التنسيق الإدارية الالتزام الكامل من جانب كل مؤسسة من المؤسسات، ومن جانب منظومة الأمم المتحدة ككل، بتقديم الدعم القوي لأمانة المؤتمر في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وأعربت اللجنة باسم المنظومة كلها عن استعداد المؤسسات لدعم أهداف المؤتمر بغية الإسراع بالنمو والتنمية والقضاء على الفقر في أقل البلدان نموا. كما سلمت اللجنة بأن توفير مستوى كريم للمعيشة وتوفير التغذية الكافية والرعاية الصحية والعمل المناسب ودرء الكوارث ليست مجرد أهداف إنمائية ولكنها أيضا حقوق للإنسان. وتعهدت اللجنة بتعبئة جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة للعمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة، وبينهم مقرررو السياسات في أقل البلدان نموا وشركاؤهم الإنمائيون، من أجل أن تكون العولمة في صالح أقل البلدان نموا، وذلك عن طريق دعم جهود هذه البلدان

من أجل بناء القدرات الإنتاجية والبشرية والمؤسسية اللازمة، وعن طريق تقديم المساعدة في توفير البيئة الدولية المؤدية إلى تكامل هذه البلدان في الاقتصاد العالمي على نحو يحقق مصلحتها، وضمان التنمية المستدامة لأقل البلدان نموا ولمواطنيها عن طريق تعزيز الإدارة السديدة واحترام حقوق الإنسان بما في ذلك حماية أضعف الفئات وحماية البيئة المشتركة.

٨٠ - وقد كانت المؤسسات التالية هي الوكالات الرائدة بالنسبة لتنظيم الدورات المواضيعية التفاعلية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الحكم السديد والسلم والاستقرار الاجتماعي)، ومنظمة الأغذية والزراعة (تعزيز القدرات الإنتاجية: القطاع الزراعي والأمن الغذائي)، ومنظمة الصحة العالمية (تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الصحة)، وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية (التجارة الدولية والسلع الأساسية والخدمات)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (تعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار وتطوير المشاريع)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (التعليم)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (الطاقة)، ومنظمة العمل الدولية (تنمية الموارد البشرية والعمالة)، والبنك الدولي (تنمية الهياكل الأساسية) وبرنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (النقل)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الملكية الفكرية والتنمية: أداة لخلق الثروة) ولجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي من أجل التنمية والبنك الدولي (تمويل النمو والتنمية).

٨١ - وكانت المؤسسات التالية هي الوكالات الرائدة بالنسبة للإعداد للأنشطة الموازية التالية وتنظيمها بالتعاون مع أمانة المؤتمر: الاتحاد البرلماني الدولي/البرلمان الأوروبي (مائدة مستديرة رفيعة المستوى للبرلمانيين)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مركز المستوطنات البشرية (الموئل) (اجتماع للعمد

رجال الأعمال لتبادل الآراء حول الإطار المفاهيمي للمؤتمر وأهدافه وجوانبه التنظيمية وحول العملية التحضيرية الحكومية الدولية. وقد عقد الاجتماعان الأول والثاني للمنتدى في جنيف يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ ويوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ على التوالي. وعقد الاجتماع الثالث للمنتدى يوم ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بمناسبة الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية. وقد قدمت تقارير^(١٩) اجتماعات المنتدى الاستشاري إلى اجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية وإلى المؤتمر.

هاء - الأعمال التحضيرية على الصعيد الإقليمي

٨٤ - اضطلعت بالأعمال التحضيرية للمؤتمر على الصعيد الإقليمي اللجان الإقليمية ذات الصلة بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وتناول المؤتمر المشترك لوزراء المالية ووزراء التنمية الاقتصادية والتخطيط الأفريقيين، الذي عقد في أديس أبابا في أيار/مايو ١٩٩٩، المسائل ذات الأهمية بالنسبة لأقل البلدان نمواً في أفريقيا. وقد اعتمد المؤتمر قراراً بشأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وفي هذا القرار طلب إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا تقديم الدعم لأقل البلدان نمواً في أفريقيا في أعمالها التحضيرية المتعلقة بالمؤتمر على الصعيد القطري وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقد نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ نشاطاً خاصاً، على الصعيد الوزاري، بشأن المسائل الموضوعية المعروضة على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً. وقد اعتمد في الاجتماع إعلان أتيح لاجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية. ونظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مؤتمراً إقليمياً حكومياً دولياً في دكا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ شارك فيه ممثلون لأقل البلدان نمواً وللبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات

”التعاون بين المدن“)، ومنظمة الهجرة الدولية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مائدة مستديرة حول الهجرة/اللاجئين)، ومركز التجارة الدولي (مائدة مستديرة لقطاع الأعمال)، ومركز التجارة الدولية (شباب رجال الأعمال)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاقتصاد الحاسوبي)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (محفل الشباب)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (محفل منظمات المشاريع).

جيم - الفريق الرفيع المستوى المعني بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً

٨٢ - أنشأ الأمين العام للمؤتمر فريقاً رفيع المستوى للإضطلاع بتقييم للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً. وقد قام أعضاء الفريق بزيارة عدد من أقل البلدان نمواً للقيام مباشرة بجمع التصورات المتعلقة ببرنامج العمل من جميع أصحاب المصلحة. وقد عقد الفريق ثلاثة اجتماعات أحدها في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ والاجتماعان الآخران في نيويورك في تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وقام رئيس الفريق الرفيع المستوى بإطلاع اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في اجتماعها الأول على النتائج الأولية التي توصل إليها الفريق. وقدم التقرير النهائي للفريق^(١٨) إلى اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية في دورتها الثانية وإلى المؤتمر.

دال - المنتدى الاستشاري المعني بالعملية التحضيرية للمؤتمر

٨٣ - أنشأ الأمين العام المنتدى الاستشاري المعني بالعملية التحضيرية للمؤتمر. وكانت المهمة الرئيسية للمنتدى هي إتاحة الفرصة لأقل البلدان نمواً ولشركائها الإنمائيين وللمؤسسات الأمم المتحدة ووكالاتها وللمجتمع المدني ومجتمع

لاجتماعات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية والمؤتمر نفسه.

٨٧ - وعلاوة على ذلك، وكجزء من الأعمال التحضيرية للمؤتمر، عقدت أقل البلدان نموا اجتماعا على المستوى الوزاري في نيويورك يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ واجتماعا آخر يوم ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، ثم اجتمعت في بانكوك يوم ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠١. بمناسبة الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. كذلك اجتمع وزراء أقل البلدان نموا في هافانا يوم ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. بمناسبة مؤتمر قمة الجنوب. وقبيل المؤتمر مباشرة، اجتمع وزراء أقل البلدان نموا في بروكسل يوم ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١ واعتمدوا إعلاناً^(٢١) شددوا فيه على أنه وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنمية أقل البلدان نموا تقع على عاتق هذه البلدان، فإن تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تزداد تفاقمًا في هذه البلدان يتطلب، ضمن ما يتطلبه، وجود تدابير دعم دولي كبير وملمس من أجل هذه البلدان. وأعلن الوزراء أن نجاح المؤتمر سوف يقاس بطبيعة ومدى الالتزامات ذات الوجهة العملية والقابلة للتنفيذ التي يكون لها أعظم تأثير في وقف اتجاه عملية التهميش وعكسها على نحو حاسم واستئصال شأفة الفقر مما يحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في أقل البلدان نموا. ودعوا الشركاء الإنمائيين إلى اتخاذ إجراءات عادلة لعكس اتجاه تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى التناقص والعمل على أن تتحقق في وقت مبكر الأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٠٥. كما دعوا إلى تحقيق تخفيف كبير وعميق وسريع في مجال الديون لجميع أقل البلدان نموا، بما في ذلك تحقيق ذلك عن طريق الإلغاء الكامل للديون. كما دعوا إلى إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وصولاً مضموناً وقابلاً للتنبؤ به عن طريق شمول جميع منتجات أقل البلدان نموا

الدولية. وفي الدورة الخامسة التي عقدتها الهيئة الخاصة المعنية بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في دكا يومي ٢٠ و ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠١، تم استعراض تنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا في التسعينات، وتحديد المسائل المشتركة والتحديات التي ينتظر أن تواجه أقل البلدان نموا في المستقبل واقتراح توصيات لمواجهة هذه الشواغل^(٢٠). وقام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اجتماعاً إقليمياً في صنعاء باليمن يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ لأقل البلدان نموا من المنطقة العربية. وقد أتاح الاجتماع فرصة للمشاركين لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالعملية التحضيرية للمؤتمر على الصعيدين العالمي والإقليمي، وخاصة إعداد برنامج العمل على الصعيد القطري.

٨٥ - كذلك قدمت اللجان الإقليمية الدعم لأقل البلدان نموا في إعداد برامج العمل القطرية.

واو - مشاركة أقل البلدان نموا في العملية التحضيرية

٨٦ - بناء على دعوة من الأمين العام للمؤتمر، أنشأت أقل البلدان نموا لجنا تحضيرية وطنية، اشترك فيها ممثلون للقطاع العام والمجتمع المدني، بما فيه القطاع الخاص، لوضع برامج عمل وطنية وعرضها على المؤتمر. وقد تم إعداد برامج العمل هذه وتقديمها من جانب ٤٦ بلداً من أقل البلدان نموا. وحددت برامج العمل الوطنية الصعوبات التي تواجهها أقل البلدان نموا والقيود التي تتحرك في إطارها، وطلبت اتخاذ تدابير للدعم على الصعيدين الوطني والقطري للقضاء على الفقر، والتغلب على الاختناقات الهيكلية بأقل البلدان نموا، ووضع هذه البلدان على طريق النمو المتزايد والتنمية المستدامة. وقد أتيحت برامج العمل الوطنية هذه

العملية التحضيرية لهذا المؤتمر. وقد شملت هذه الاجتماعات اجتماعات بشأن: تعزيز القدرات الإنتاجية: دور القطاع الخاص (أوسلو، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير)؛ والإطار المتكامل للمساعدة التقنية المقدمة إلى أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالتجارة (جنيف، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير)؛ وتعزيز القدرات الإنتاجية: دور الاستثمار الدولي (بون، ١٢ و ١٣ آذار/مارس)؛ والاجتماع الرفيع المستوى بشأن الطاقة (فيينا، ١٤-١٦ آذار/مارس)؛ والاجتماع المتعلق بالتجارة (لندن، ١٩ و ٢٠ آذار/مارس)؛ وحلقة العمل المعنية ببناء القدرات في مجال تعميم المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية (كيب تاون، ٢١-٢٣ آذار/مارس)^(٢٣)؛ وحلقة العمل المعنية بتعزيز القدرات الإنتاجية وتنويع السلع الأساسية لدى أقل البلدان نموا (جنيف، ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس)^(٢٤)؛ وحلقة العمل المعنية بالسياحة والتنمية في أقل البلدان نموا (لاس بالماس، غران كاناريا، إسبانيا، ٢٦-٣٠ آذار/مارس)^(٢٥)؛ والاجتماع المعني بالصحة (بوتانا، ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس)؛ والمائدة المستديرة الأفريقية رفيعة المستوى لأقل البلدان نموا والمعنونة بالملكية الصناعية (لشبونة، ١ و ٢ شباط/فبراير). وقد أتيحت تقارير هذه الاجتماعات للجنة التحضيرية الحكومية الدولية وللمؤتمر.

حاء - الأنشطة الإعلامية

٩٠ - وضعت أمانة المؤتمر، في تعاون وثيق مع إدارة الإعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، استراتيجية شاملة للاتصالات من أجل المؤتمر وقامت بتنفيذها، وقد ركزت هذه الاستراتيجية على زيادة الوعي بحالة أقل البلدان نموا وعلى إثارة الاهتمام بالمؤتمر نفسه. كذلك أسهمت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المشاركة في المؤتمر، ومراكز الأمم المتحدة للإعلام، واللجنة الأوروبية،

بإمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص خلال إطار زمني محدد. وعلق الوزراء أهمية كبيرة على الحاجة إلى آلية ملائمة وفعالة لتنفيذ ومتابعة واستعراض ورصد برنامج العمل. ودعوا الأمين العام إلى إنشاء مكتب لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، مع توفير الموارد المالية والبشرية الكافية له، وعلى أن يرأسه ممثل على مستوى رفيع، وذلك بعد المؤتمر مباشرة.

زاي - الاجتماعات التحضيرية على مستوى الخبراء لدراسة القضايا

٨٨ - كجزء من العملية التحضيرية للمؤتمر، ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٥٢، نظمت أمانة المؤتمر ثلاثة اجتماعات تحضيرية على مستوى الخبراء: في أديس أبابا بإثيوبيا لأقل البلدان نموا من بين البلدان الأفريقية الناطقة بالإنكليزية في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٠؛ وفي كاتماندو بنيبال لأقل البلدان نموا من منطقة آسيا والمحيط الهادئ في الفترة من ٣ إلى ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ وفي نيامي بالنيجر لأقل البلدان نموا من بين البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠. وقد استضافت هذه الاجتماعات حكومات أثيوبيا ونيبال والنيجر على التوالي وتم تنظيمها بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ اللذين وفرا الدعم الموضوعي والسوقي لهذه الاجتماعات. وقد أتيحت تقارير^(٢٦) هذه الاجتماعات للمشاوراة الثالثة فيما بين الوكالات والاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية.

٨٩ - وفي عام ٢٠٠١ نظم عدد من الاجتماعات والأنشطة السابقة للمؤتمر بالتعاون مع أمانة المؤتمر كجزء من

٩٥ - وقد قدمت البلدان التالية الدعم للأنشطة السابقة للمؤتمر المشار إليها في الفقرة ٨٩ أعلاه: إسبانيا، وألمانيا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والنمسا.

٩٦ - وقد قررت اللجنة الأوروبية أن أي بلد من أقل البلدان نمواً يكون عضواً في مجموعة الدول الأفريقية أو دول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ يستطيع، إذا أراد، أن يستخدم مبلغاً أقصاه ٨٠.٠٠٠ يورو من المبالغ المخصصة له في الصندوق الأوروبي للتنمية في أغراض تتصل بالأعمال التحضيرية على الصعيد الوطني. وبالنسبة لأقل البلدان نمواً في آسيا، ستقوم اللجنة الأوروبية بدعم متابعة وتنفيذ برنامج العمل في حدود مبلغ مليون يورو.

٩٧ - كذلك قدمت اللجنة الأوروبية منحة سخية لأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية للأغراض التالية: (أ) تمكين اثنين من المسؤولين من كل بلد من أقل البلدان نمواً من الاشتراك في المؤتمر؛ و (ب) الانتهاء من الأعمال التحضيرية لمنتدى المنظمات غير الحكومية؛ و (ج) تيسير أوسع مشاركة ممكنة لمسؤولين آخرين من أقل البلدان نمواً، بمن فيهم الصحفيون، وعمد المدن، وأعضاء البرلمانات، وغيرهم من المشاركين في أنشطة المجتمع المدني المتصلة بالمؤتمر. وقد بلغت القيمة الإجمالية للمساهمة، والتي شملت التكاليف التي تتحملها اللجنة الأوروبية بوصفها المنظمة المضيفة للمؤتمر نفسه، نحو ٤,٥ مليون يورو.

٩٨ - وقد وفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموارد للأعمال التحضيرية على المستوى القطري في كل من بنغلاديش وبوتان والسودان ونيبال واليمن. كما قدم البرنامج الدعم للعملية التحضيرية بمختلف مراحلها، وتم ذلك على وجه الخصوص من خلال المنسقين المقيمين في أقل البلدان نمواً، وخاصة بالنسبة للمسائل المتصلة بإعداد برامج

وحكومة بلجيكا، كما أسهمت شركة دولية من شركات العلاقات العامة قدمت خدماتها على أساس تطوعي.

٩٩ - وقد بدأ تنفيذ الاستراتيجية منذ الاجتماع الأول للجنة التحضيرية الحكومية الدولية. وشملت النواتج المطبوعة كتيب، ونشرات صحفية، ومجموعة مطبوعات للصحفيين، وملصقا، ونشر عدد من المقابلات والمقالات والتعليقات الصحفية، وتمثلت النواتج السمعية البصرية والنواتج الإلكترونية في عدد من المقابلات التلفزيونية والإذاعية، وشريط فيديو وبعض المحلات التلفزيونية، وتصميم وتنفيذ موقع للمؤتمر على الشبكة العالمية. ومن العناصر الأخرى تنظيم معرض عن المؤتمر وبرنامج زمالة لـ ٤١ صحفياً من أقل البلدان نمواً - وكان هذا البرنامج الأخير نتيجة جهود مشتركة من جانب برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومراكز الأمم المتحدة للإعلام وتم تمويله من الاتحاد الأوروبي.

٩٢ - وقد ركزت الاستراتيجية في المقام الأول على تعبئة وسائل الإعلام الدولية الرئيسية وعلى إقامة شراكات مع وسائل إعلام مستهدفة، مما أدى إلى إنتاج وإذاعة عدد من البرامج التلفزيونية الخاصة. وكانت النتيجة هي تحقيق تغطية تلفزيونية هامة وتغطية إذاعية يومية واسعة، وخاصة في البلدان الناطقة باللغة الفرنسية. وبوجه عام فإن جميع وسائل النشر والإذاعة الرئيسية في العالم قد حضرت المؤتمر أو قامت بتغطيته.

٩٣ - وتم تمويل الاستراتيجية باعتماد من الميزانية العادية للجمعية العامة وإسهام من الاتحاد الأوروبي.

طاء - دعم العملية التحضيرية للمؤتمر بالمعارض الثنائية والمعارض المتعددة الأطراف

٩٤ - قدم عدد من الدول الأعضاء وعدد من المنظمات إسهامات في العملية التحضيرية للمؤتمر على الصعيدين العالمي والقطري.

العمل الوطنية. وأعار البرنامج إلى أمانة المؤتمر واحدا من كبار موظفيه عمل كنائب للأمين التنفيذي للمؤتمر.

الحواشي

(١٧) انظر A/CONF.191/IPC/15.

(١٨) A/CONF.191/IPC/16.

(١٩) A/CONF.191/IPC/6-8 و 14.

(٢٠) A/CONF.191/BP/5.

(٢١) A/CONF.191/9 و Corr.1.

(٢٢) A/CONF.191/IPC/2-4.

(٢٣) A/CONF.191/BP/2.

(٢٤) A/CONF.191/BP/3.

(٢٥) A/CONF.191/BP/4.

(١) A/CONF.191/11.

(٢) A/CONF.191/12.

(٣) انظر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً، باريس، ٣-١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (A/CONF.147/18)، الباب الأول.

(٤) A/CONF.191/CP/1-46.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) قرار الجمعية العامة د-٢١/٢، المرفق.

(٧) انظر التقرير النهائي لمنتدى التعليم العالمي، داكار، السنغال، ٢٦-٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس، ٢٠٠٠.

(٨) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، الجزء الأول (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٧)، التذييل.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٠) انظر الصكوك القانونية المشتملة على نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي جرت في مراكش في ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة الغات، رقم المبيع GATT/1994-7).

(١١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(١٢) قرار الجمعية العامة د-١٩/٢، المرفق.

(١٣) انظر A/CONF.191/2.

(١٤) انظر A/CONF.191/3.

(١٥) انظر A/CONF.191/5.

(١٦) انظر A/CONF.191/IPC/7 و 9.